

أوراق عمل



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org



الصورة لـ : "Protest Tunisia" by Gwenaël Piaser is licensed under CC BY-NC-SA 2.0

تجربة المرصد الاجتماعي التونسي 2013-2020

علاء طالبی

تجربة المرصد الاجتماعي التونسي 2013-2020

علاء طالبي

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

ويُعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني، ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمصنفين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

02 جدول معهد الأصفري في
الجامعة الأميركية في بيروت

06 1. سياق النشأة: نموذج تنموي غير
مكثرت بالقضايا الاجتماعية

08 2. الأهداف

10 3. طموح المرصد الاجتماعي التونسي
وأسلوبه

11 4. مبادئ عمل المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا
مما يوفره المرصد من معطيات

13 5. تقييم عمل المرصد الاجتماعي التونسي

14 6. الخطة الاستراتيجية للمرصد: 2019-2022

22 7. التطوير التقني لعمل المرصد: قاعدة لإدماج البيانات الجديدة واستخراج وإنتاج إحصائيات المرصد الاجتماعي التونسي

1- سياق النشأة: نموذج تنموي غير مكترث بالقضايا الاجتماعية

علاء طالبي

بشكل خاص قطاع السياحة والملابس والذي يساهم في زيادة هشاشة قطاع السياحة (الهشاشة المالية، تدهور الجودة، انخفاض معدلات الحجز وندرة وفاء الحرفاء... وما إلى ذلك) والتشغيل الهش... الإغراق المالي الذي يعبر عنه ارتفاع معدل الديون المعدومة مما أدى إلى تفاقم هشاشة القطاع المصرفي... والإغراق النقدي الذي تسبب في خسارة مستمرة في قيمة الدينار مقابل الأورو والدولار، مما أدى إلى زيادة تكاليف الاستيراد للشركات وزيادة قيمة الديون العامة والخاصة الخارجية بالدينار وتفاقم الضغوط التضخمية التي تلقي بثقلها على القوة الشرائية للمواطنين.

في هذا السياق، اندلعت الثورة في تونس لتطالب أساساً بالحق في العمل، والحق في التنمية الجهوية، الحق في توزيع عادل للثروة والحق في حياة كريمة في كنف احترام الحريات وحقوق الإنسان.

وبناءً على هذه الاعتبارات، ارتأى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية¹ سنة 2013 إنشاء هيكل يعنى حصرياً بالمسألة الاجتماعية بشكل مستمر ومعتمق وتحليلي، إلى جانب الدفاع عن الحقوق الاقتصادية

استجاب مشروع إنشاء مرصد اجتماعي في تونس للاحتياجات التي كشفت عنها الثورة التونسية في جانفي 2011. اندلعت هذه الثورة في الأساس كنتيجة لفشل نموذج التنمية الذي لم يعد للبعد الاجتماعي مكان في منوال عمله. أعطى هذا النموذج بشكل منهجي ومبالغ الأولوية للنمو على حساب التنمية، للأرصدة المالية على حساب التوازنات الحقيقية، للاندماج الدولي على حساب الاندماج الوطني سواء قطاعياً أو جهوياً، للمرونة على حساب الأمن الخ...

بالإضافة إلى ذلك، على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، ظهرت على النموذج على المستوى الهيكلي علامات الاجتهاد ولم يتمكن من بلوغ والحفاظ على مستوى معدل النمو المعتاد من 4 إلى 5% إلا من خلال سياسات الإغراق متعددة الأبعاد: الإغراق الاجتماعي الذي أدى إلى مرونة وهشاشة دون التخفيف من حدة البطالة... والإغراق الضريبي من خلال تقديم مساعدات وامتيازات ضخمة للقطاع الخاص مما أدى إلى ارتفاع الضغط الضريبي على الموظفين، والطبقة الوسطى والفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة دون أن تساعد كل هذه التضحيات في ارتفاع معدل الاستثمار إلى المستوى المتوقع... الإغراق التجاري الذي يمارسه

¹ يعمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - كمنظمة غير حكومية - منذ إنشائه في ماي 2011 على احترام ونشر ثقافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الكونية وغير القابلة للتجزئة.

يلعب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكونية وغير القابلة للتجزئة، أنشطة بشكل رئيسي حول مواضيع الهجرة والهشاشة الاجتماعية وبناء القدرات من خلال مقاربات متكاملة للنوع الاجتماعي والبيئية. هذا وتمكن الفروع الثلاث للمنتدى بكل من المنستير والقيروان والرديف من تحفيز الأنشطة على المستوى الجهوي على مقربة من المواطنين وتحديد احتياجاتهم ولا سيما في المناطق الأكثر تهميشاً في تونس.

سنحاول من خلال هذا المقال إلى بسط تجربة المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و اخترنا الخط الكرونولوجي لتقديم التجربة و تقييمها:

- أكتوبر 2013 -ماي 2014:
- التأسيس والتوصل إلى المقاربة السوسيولوجية لتعريف الحركات الاجتماعية والاحتجاجية
- ماي 2014-2017: تطور نشاط المرصد وتشبيكه بالمدرسة الصيفية للحركات الاجتماعية والمؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية
- 2017: التقييم الخارجي
- 2018-2019: تأسيس المجلس العلمي للمرصد و المرور من تجربة النشريات الشهرية إلى دعمها بكراسات المرصد والورقات التحليلية
- 2020: اعادة هيكلة قاعدة البيانات للمرصد واثراء الكلمات المفاتيح للمتابعة اليومية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية

والاجتماعية على مستوى المناصرة القانونية والسياسية.

هذا المشروع، سعى إلى الاستجابة للحاجيات التي كشفت عنها الثورة، ومكّن في نفس الوقت من ملء فراغ عدم وجود هيكل مستقل يهتم بالمسألة الاجتماعية. في ذلك الوقت، كانت المصادر الوحيدة التي توفر المعلومات حول الحركات الاجتماعية وتقوم بتحليل المسائل الاجتماعية هي مصادر حكومية رسمية. هذه المصادر غالباً ما وفّرت معلومات غير مكتملة عن الحركات الاجتماعية اذ اقتضت على حركات العمال (الإضرابات، وإيقاف العمل، والاعتصامات، وما إلى ذلك) و لم تتطرق الى حركات الفلاحين، أو حركات العاطلين عن العمل، أو حركات المواطنين، إلخ...

كذلك، كانت المصادر الحكومية الرسمية تميل، فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بشكل خاص بالبطالة والفقر والهشاشة، بشكل منهجي إلى إخفاء حقيقة عمق هذه الظواهر من خلال اعتماد طرق غير دقيقة في الاحتماب والتحليل مما يسمح بتقديم جداول وأرقام تقلص من حجم المسائل الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المؤشرات الاجتماعية لا تجعل من الممكن تغطية جميع جوانب المسألة الاجتماعية أو تحديد الخصائص الجهوية والإقليمية والفئوية والقطاعية لتكون قادرة على تقديم دراسات تحليلية عميقة وتشمل كل المستويات الجهوية والمحلية.

للصيادين / المزارعين ومن ناحية أخرى على حقوق العمل في المصانع. التدخل هنا يبدو على غاية الأهمية حيث أن عددًا من الحركات التي تظهر في تونس تواجه طريقًا مسدودًا، ويعود ذلك جزئيًا إلى عدم قدرتهم على تجاوز مرحلة الاحتجاج أي عدم القدرة على تقديم مقترحات بديلة. لذلك من الضروري التشبيك بين الحركات وتوفير مساحات لدعم الحلول المقدمة لتجاوز المشاكل بطريقة متكاملة وهيكلية. يتطلب حل مشكلة خليج المنستير تغييرًا في نشاط الشركات نحو نمط إنتاج أقل تلويثًا بالتوازي مع تعديل حكومي لحقوق العمل، وإدارة أفضل للمنشآت العمومية (محطات معالجة مناسبة من حيث الموقع والحجم) من أجل توفير الرفاهية للسكان وإنعاش الاقتصاد السمكي والزراعي.

▪ يُعَث المرصد الاجتماعي التونسي ليعكس رغبة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقديم رؤية شاملة لجميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها الحركات الاجتماعية وفي توفير مساحات لصياغة البدائل من أجل حل هذه المسائل بشكل فعال.

▪ تعزيز الحوار المجتمعي الذي يكمل الحوار الاجتماعي التقليدي. في عصرنا هذا في الواقع، وانطلاقًا من الرغبة والعزم على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة كما تم التعبير عنه على

في هذا السياق، نجد من الضروري بأن يتوفر لدى المجتمع المدني هيكل دائم يمكن من:

- رصد وتغطية كل جوانب المسألة الاجتماعية
- تحليل المعطيات، تقييم السياسات الاجتماعية المعلنة، التفكير في مؤشرات اجتماعية جديدة ونقاش هذه المسائل والتفكير فيها بكل حياد واستقلالية.
- مساندة الحركات الاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي والوطني

العمل على التقليل من حدة انقسام الحركات الاجتماعية : على الرغم من السياق التونسي الذي تميز منذ حكم النظام القديم بتعبئة اجتماعية هامة حول القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، لاحظ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نقصًا في الترابط بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين اذ تحرك العمال في خليج المنستير حول ظروف عملهم فيما تحرك ضحايا التلوث الذي تتسبب فيه المنشآت الصناعية بالمنطقة لرفض إنشاء مصانع وبسبب سوء معالجة مياه الصرف الصحي وهو ما أدى إلى سلسلة من ردود الأفعال شملت جميع متساكني الجهة. ومع ذلك، فإن الحركات الاجتماعية لا تزال معزولة ومتمحورة من ناحية على الحالة الصحية والعواقب الاقتصادية التي ستؤثر على

العادل للموارد لصالح العواصم بشكل شبه حصري...

منذ ثورة جانفي ٢٠١١، انتشر هذا النوع من الحالات أكثر فأكثر في مناطق مختلفة ولا سيما في الجنوب الشرقي والوسط ... ومن هنا تبرز أهمية التفكير والمبادرات بشأن ضرورة توسيع الحوار الاجتماعي التقليدي وتحويله الى حوار مجتمعي دون تضارب بينهما.

المستويين الوطني والدولي، لم يعد من الممكن للأعمال التجارية اليوم الاقتصار على الجانب الصناعي والتجاري والتركيز حصريًا على الإنتاج دون الوعي بجميع العوامل الخارجية وتأثيرات نشاطها على بيئتها المادية والبشرية. لم تعد المسألة الاجتماعية تتعلق فقط بالمسائل الداخلية للشركة ولكن أيضًا بالمسائل الخارجية المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والاندماج في حياة المجتمع الذي تنشط بمحيطه، والمساهمة في البرامج المحلية للتنمية والتكوين والصحة والتهيئة الحضرية المحلية ومكافحة الإقصاء والفقير... إلخ.

يجب أن يترافق ظهور مجتمع مدني متنوع ومناضل مع ظهور مؤسسة مواطنة مستعدة للتعاون مع جهات فاعلة جديدة. ومن المهم التعاون مع جميع الأطراف المعنية بالمحيط الخارجي اذ من الممكن أن توفر أسئلتهم فرصا أو تطرح تحديات.

في السياق الحالي، تخضع الشركات لتقييم يجمع بين أدائها الاقتصادي وأدائها البيئي وأدائها الاجتماعي أي كافة جوانب الرهان الاستراتيجي للتنمية المستدامة. بدأت تونس في مواجهة مواقف ووضعيات معقدة ومثرية في نفس الوقت منذ بدء الحركة الاجتماعية في الحوض المنجمي في جانفي ٢٠٠٨، ولا زالت شركة فسفاط قفصة تُستجوب الى حد اليوم حول مسائل مختلفة: التلوث، التشغيل، التعاقد الخارجي، مشروع الصرف الصحي، تمويل المشاريع المحلية، النقل غير

3- طموح المرصد الاجتماعي التونسي وأسلوبه

النقائيين والجامعيين ورؤساء الجمعيات والقادة السياسيين

- تنظيم حلقات نقاش حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الراهنة
- تنظيم ندوات دولية بمشاركة المنظمات التي تشارك المرصد الاجتماعي نفس المخاوف وكذلك الشخصيات الدولية المختصة في المواضيع التي سيتم دراستها
- اعداد ونشر دراسات نقدية حول المؤشرات الاجتماعية وحول السياسة الاجتماعية الرسمية بالاعتماد على مقارنة استقرائية ومقارنة.
- نشر مجلة ثلاثية لمعلومات وتحليلات اجتماعية
- تنظيم دورات تكوينية لنشطاء المجتمع المدني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
- تنظيم دورات تكوينية وإعلامية لفائدة مديري الشركات الكبرى

يطمح المرصد الاجتماعي التونسي لأن يكون مختبرا للأفكار والمبادرات التي قد تمكن من تقارب المواقف بين المكونات الرئيسية للمجتمع المدني حول اهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشركات والمؤسسات والمجتمع. ويعتزم المرصد المساهمة في مزيد أخذ المتطلبات الاجتماعية بعين الاعتبار في عملية التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية. وسيسعى بشكل خاص إلى تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وتعزيز ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ولضمان ملاءمة نهجه التفكيري وفعالية مبادراته وبالتالي تحقيق طموحه في المساهمة في مزيد ادماج البعد الاجتماعي في التنمية، يعتزم المرصد الاجتماعي التونسي:

- كسب موطن قدم في الحقائق الاجتماعية المحلية من خلال الاعتماد على المكاتب المحلية المتواجدة بالفعل في خمس مناطق (قفصة، القصرين، مدين، المنستير، الكاف) لتغطية جميع الحركات الاجتماعية والاستماع إلى نشاطها من خلال تنظيم ورشات العمل وموائد مستديرة وندوات جهوية.

- تنظيم ورشات عمل بانتظام حول المشاكل المجتمعية الأساسية بمشاركة رجال الاعمال والمسؤولين

4- مبادئ عمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً مما يُوَفِّره المرصد من معطيات

- اتخاذ المواقف مع تجنب الصراعات مع الأطراف المعنية من المجتمع المدني أو المشهد السياسي. يختار المنتدى نهجاً سلمياً يعتمد على ثقافة النقاش والتسامح تجاه مواقف الآخرين
- الشفافية التامة للموارد المالية
- معارضة أي شكل من أشكال التمييز
- مقارنة «بحوث - حركة ميدانية» لتحسين صياغة ونشر القضايا الاقتصادية والاجتماعية وصياغة البدائل
- المشورة التقنية قرب مختلف الفاعلين (عموميين أو خواص أو مجتمع مدني)
- التعبئة على مستوى المؤسسات الحكومية الوطنية والدولية والشركات الكبرى اعتماداً على صيته كمحاور

يمكننا تقييم عمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من تحديد اعتماد المقاربة التالية التي تنبني أساساً على عمل المرصد:

- جمع البيانات من الفئات المستهدفة
- تحليل البيانات التي تم جمعها
- صياغة بدائل على ضوء التحليلات المنجزة
- نشر التحليلات والبدائل
- إطلاق حملات تعبئة لتبني البدائل المصاغة مع تغطية إعلامية مكثفة للمسألة.

يوضح الرسم البياني التالي المقاربة المعتمدة:



موثوق به وذو مصداقية

- التشبيك على المستوى الدولي من خلال المشاركة في اللجان التوجيهية ومكاتب المشاريع والشبكات الدولية العاملة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- التغطية الجغرافية لكامل التراب التونسي من خلال الفروع الجهوية ونقاط الاتصال

على الرغم من أن هذه المقاربة قد تعطل بعض العوامل الخارجية (حالات مستعجلة، ضيق الحيز الزمني للتفكير العميق، غياب البيانات، وما إلى ذلك)، إلا أن المنتدى يفضل اعتمادها.

بهدف تحقيق مهمته، يعتمد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على:

- توفر والتزام أعضائه بالقضايا المطروحة وبمشاغل السكان المهمشين،

- القرب من السكان المهمشين واعتماد مقاربة « bottom-up » (من الأسفل إلى الأعلى) في تحديد خطة عمل المنظمة
- العلاقات الجيدة والثقة التي تم بناؤها مع جميع الجهات الفاعلة التي تمثل جزءا من بيئته (المستفيدون، عامة الناس، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المحامون، إلخ)
- مساهمة نوعية عبر الربط بين جميع المواضيع الناشئة

ز العدد الأوّل حول الهجرة، الثاني حول أشكال التّحركات الاجتماعية في تونس بعد ٢٠٠١ و صدرا في ٢٠١٩. و عددان في سنة ٢٠٢٠، كراس حول «الالتزام وفكّ الالتزام» و الآخر حول قراءات سوسيلوجية لوقع الفئات الهشة زمن جائحة الكورونا و تجربة الحجر الصّبي. و تهدف الكّراسات إلى ردم الفجوة بين الجامعة التونسية و البحث الميداني الذي يشكّل ركيزة عمل المنتدى و حصيلة المعطيات التي يوفّرها المرصد الاجتماعي التونسي.

إنّ هذه الخبرة المبنية على مستوى هذا المرصد وتطور عمله من الكمي إلى النوعي ونطاق تدخله الذي لا يقتصر على موضوع واحد من مجالات عمل المنتدى، كلها عوامل تمهد الطريق نحو فتح مجالات تدخل أخرى للمنتدى. يتعلق الأمر بالأساس بدراسة امكانية التشبيك بين المجالات المختلفة لتدخل عمل المنتدى من خلال هذا المرصد. والواقع أنّ هذا الهيكل لديه القدرة على أن يصبح نقطة محورية ومركز تقاطع لمختلف أقسام المنتدى ومحاور عمله، مما يمكن من تبني رؤية عالمية للسياق التونسي. تقاطع المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف الموضوعات التي تم تناولها سيسمح لنا أيضًا بتغذية المشروع الجمعياتي للمنتدى، والذي يتعلق بلورة نموذج تنمية جديد لتونس.

باعتباره واحدا من أول المرصد الاجتماعية في تونس، مثل المرصد الاجتماعي التونسي واحدا من أعمدة عمل المنتدى منذ إنشائه. تعتمد المنظمة على المرصد لجمع مختلف البيانات الاجتماعية والسوسيلوجية المتعلقة بالسياق التونسي بشكل مركزي وذلك بهدف الفهم العميق والشامل للحقائق الميدانية وتطورها.

خلال السنوات الأولى من نشاطه، اكتفى المرصد الاجتماعي التونسي بجمع البيانات الكمية المتعلقة بالمسائل التي تم تناولها. بعد خمس سنوات من إنشائه، سعى المنتدى إلى تطوير مجال تدخل هذا المرصد فإلى جانب جمع البيانات الكمية وتخزينها بشكل مركزي، صار المرصد يعمل على التحليل والاستغلال النوعي للبيانات المجمعة. يُنشر هذا العمل بعد ذلك في شكل «ورقات سياسية» تتعلق بمختلف الأسئلة التي درستها المنظمة. إلى جانب التقارير الثلاثية للمرصد والتي تمدنا بتشخيص للوضع الراهن لمختلف الحركات الاجتماعية ولمختلف المسائل الاجتماعية المطروحة، تمنح هذه «الورقات السياسية» المنتدى الفرصة لجعل منشوراته أكثر تأثيرًا من أجل الدفاع والتعبئة حول القضايا التي يؤمن بها. بالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا التطور للمنتدى إمكانية تكييف مداخلته في إطار مشاريعه. كما أعلن قيام مجلس علمي يقوم بالإشراف على إصدار كّراس موضوعاتي اسمها «كراسات المنتدى»

B. التركيبة الحالية

1. الهيكل التنظيمي

2. أعضاء الفريق ووصف المهمات

- منسقة المشروع ومحررة المحتوى
- ✓ رصد المواضيع الرئيسية التي يجدر الكتابة عنها في النشرة الإخبارية الشهرية من خلال جرد المصادر الرقمية المختلفة
- ✓ ادخال المعلومات التي تم رصدها في قاعدة بيانات المرصد
- ✓ تحرير نشرة المرصد باللغة الفرنسية
- ✓ التنسيق بين مختلف أعضاء فريق المرصد
- ✓ التنسيق بين جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الفروع الجهوية حول مختلف الملفات والبحوث والمقال المزمع نشرها
- ✓ توفير المعلومات لمختلف الأطراف الخارجية عن هيكل المرصد

تضمن هذه الخطة مختلف النقاط التي تمت مناقشتها خلال الاجتماعات الداخلية لأعضاء المرصد، بالتشاور مع الهيئة المديرة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول التوجهات الاستراتيجية للمنظمة وكذلك حول الآليات المختلفة التي ستسمح بتحسين أداء المرصد وتأثيره، بناءً على تشخيص موضوعي لنقاط القوة والضعف خلال السنوات السابقة.

A. تقديم المرصد الاجتماعي التونسي

1. خلفيته

2. تطوره

المجلس العلمي

منسقة المشروع

صحفية (للاستشارة)

مكلف بالإعلامية

صحفية (للاستشارة)

- جمع المعلومات من المصادر الخارجية كالمنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية

• صحيفة مستشارة, محررة 2 :

- رصد المواضيع الرئيسية التي يجدر الكتابة عنها في النشرة الإخبارية الشهرية من خلال جرد المصادر الورقية المختلفة
- ادخال المعلومات التي تم رصدها في قاعدة بيانات المرصد
- تحرير الجزء المتعلق بالعنف في نشرية المرصد باللغة العربية
- تحرير جزء من المقالات والدراسات والملفات التي يقوم المرصد بنشرها
- جمع المعلومات
- جمع المعلومات من المصادر الخارجية كالمنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية

• مكلف بالإعلامية:

- التحقق من صحة المعلومات التي تم إدخالها في قاعدة البيانات من طرف المستشارتين
- جمع المعلومات من المكاتب الإقليمية
- تصميم النموذج النهائي للنشرية
- إعداد البيانات في جداول وتوزيعها
- على مختلف المستشارين والمحررين
- تحضير عرض ببرنامج PowerPoint للمؤتمر الصحفي
- تلبية احتياجات الفريق فيما يتعلق بالبيانات الإحصائية المختلفة

✓ تحديد الخط التحريري للنشرية الثلاثية بالاتفاق مع الفريق والادارة العامة
✓ التحقق من صحة المعلومات التي قام بادخالها المكلف بالإعلامية
✓ مراقبة ومراجعة جميع النصوص المحررة في النشرية الشهرية بالعربية والفرنسية والانجليزية
✓ تصميم الشكل النهائي للنشرية قبل الطباعة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية
✓ تحديد وتنظيم مختلف القضايا والبدوث والمقالات التي سيقع نشرها
✓ تقديم التقرير الثلاثي ومختلف أعمال المرصد الاجتماعي التونسي خلال ندوة صحفية لوسائل الاعلام المحلية والأجنبية
✓ تقديم قراءة تحليلية تقييمية للمعطيات والنزعات السائدة والتوقعات السوسولوجية للتطورات المنتظرة انطلاقا من المعطيات الشهرية
✓ الاشراف على تحرير التقارير السنوية للمرصد الاجتماعي التونسي

• صحيفة مستشارة, محررة 1:

- رصد المواضيع الرئيسية التي يجدر الكتابة عنها في النشرة الإخبارية الشهرية من خلال جرد المصادر الورقية المختلفة
- ادخال المعلومات التي تم رصدها في قاعدة بيانات المرصد
- تحرير الجزء المتعلق بالاحتجاجات والانتشار في نشرية المرصد باللغة العربية
- تحرير جزء من المقالات والدراسات والملفات التي يقوم المرصد بنشرها

صيتها وهكذا تبدأ وسائل الاعلام في تداول الأخبار حولها.

بالإضافة إلى ذلك ، لا تسمح وسائل الإعلام التقليدية برصد جميع الحركات الاجتماعية ، بسبب خطوط سياسية معينة أو حدود تضعها هذه المؤسسات الاعلامية (الصحف والتلفزيون والإذاعة ، وما إلى ذلك).

• نقص في الحضور الميداني:

وقد شهدت الحركات المختلفة تطورات مختلفة حسب الولايات والمناطق وهو ما يتطلب تغطية مستهدفة. الحضور الميداني في هذه المناطق سيجعل من الممكن تحديد المشاكل بشكل أفضل وتقديم قراءة أكثر دقة.

5. الإمكانيات البشرية واللوجيستية

إن تعزيز المرصد بالموارد البشرية والتقنية سيسمح له بنشر نتائج عمله بشكل أفضل على المستويات الرسمية والإعلامية والعامّة.

أ. الإمكانيات البشرية

كشف التشخيص السابق للهيكل التنظيمي الحالي للمرصد عن الآتي:

التوصيات:

• تنظيم أفضل للفريق وإعادة توزيع المهام بين موظف أو حتى موظفين مكلفين بإدخال البيانات من أجل تغطية جميع مصادر المعلومات، ومكلف بالاعلامية مسؤول عن تنشيط المؤشرات ولوحة تحكم قاعدة البيانات ومنسق المشروع.

• الحاجة إلى خبير في الاحصاء لتطوير مؤشرات جديدة وإضفاء المصداقية على قواعد الحساب.

3. الإجراءات وحسن التصرف

صص منذ انشائه، اعتمد بناء المرصد الاجتماعي التونسي على أفكار ومهارات الموظفين. يعتمد عمل القسم حتى الآن إلى حد كبير على مهارات كل عضو، وسيتمّ دليل أو كتاب توجيهي لضمان إمكانية تتبع المهارات وتسهيل دمج الموظفين الجدد في الخطط الوظيفية.

4. جمع المعلومات

• جمع المعلومات حول المحاور الثلاثة للنشرية يتم بجرد المصادر الإعلامية:

- الصحف الورقية اليومية. قمنا باشتراك لتردنا مجموعة من الصحف الجادة وذات المصداقية يوميا

- المقالات الالكترونية التي تتطلب مراقبة وردا على مدار الساعة اذ يتم نشرها في كل حين بما انها لا تتطلب الالتزام بوقت معين ولا ميزانية طباعة

- المواقع الالكترونية والقنوات التلفازية المحلية والوطنية: الومضات الإخبارية ونشرات الاخبار تعد مصدرا مهما للمعلومات ولكن لا تقدم المعلومات بشكل دقيق ومفصل وهو ما يستوجب في غالب الأحيان مراجعة مصادر مختلفة للتأكد من تفاصيل وصحة الخبر الواحد.

• الرصد على مواقع التواصل الاجتماعي:

يكاد ينعدم الرصد على الشبكات الاجتماعية بسبب نقص الموظفين.

وقد لاحظنا بأن الحركات الاحتجاجية باتت تستخدم الشبكات الاجتماعية بشكل كبير لنشر حركاتها ونضالاتها.

عادة ما تبدأ الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي ثم يتناقلها المواطنون حين يذيع

السمعية والبصرية وإضافة المراقبة على الشبكات الاجتماعية.

■ ستمكن الشبكة الداخلية من تأمين محتوى الرسائل والحفاظ على أعمال وآثار هذه الأعمال في الارشيف.

ت. الإمكانيات الرقمية

■ قاعدة البيانات

لم يتم تحديث قاعدة البيانات منذ سنة 2015 وهو ما قد يؤدي الى:

1. على مستوى الأمن: هناك انتهاكات محتملة للأمن والسرية في قاعدة البيانات هذه. نحن نعمل مع مجموعة من المعلومات السرية التي يجب ضمانها بتوفير الحماية الإضافية.

2. الاستغلال في حده الأدنى: يتم استخدام قاعدة البيانات كبنك تخزين، في حين أن لديها العديد من الوظائف التي تمكن من تحسين فاعلية هذه الأداة الرقمية واستخراج لوحات المعلومات مع المؤشرات. إذا تم استغلال هذه الوظائف بشكل أكبر، فسوف نكون قادرين على تحسين جودة عمل المرصد

أ. التواصل الداخلي

حاليا، يتم تنظيم اجتماعات دورية كل شهرين فيما تجري معظم الاتصالات عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني. لا يتم تبادل المعلومات بشكل متساو مع الجميع، حيث يتم نشر المعلومات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. تنقصنا وسيلة لنشر هذه المعلومات الى جميع الأطراف المعنية دون فقد أو تحريف. من المهم للجميع معرفة مدى تقدم كل مرحلة من مراحل المشروع. هناك أيضًا خطر على سرية المعلومات باستعمال هذا النوع من الاتصالات الكلاسيكية ونحن نعلم أنه يتم تداول عديد المعلومات السرية بالمرصد والت يجب أن تبقى سرية.

■ تعبئة الموارد المختصة في الأنثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، والتاريخ من أجل تقديم قراءة تحليلية أكثر صلة وأفضل منهجية.

■ صياغة دليل اجراءات يتضمن الوصف الوظيفي وتقاسم المهارات والمعارف بين الأعضاء لإضفاء الطابع الرسمي على عمل القسم. وبذلك، لن يعتمد المرصد على اشخاص، بل سيعمل حسب إجراءات محددة رسميا لضمان استمرارية الأنشطة دون الاعتماد على الأشخاص. يتم تحديد كل منصب حسب الشخص الذي شغله سابقا، مع امكانية التطوير وفقاً لمهارات الأعضاء الجدد الذين يتم ضمهم الى الفريق.

■ الشبكات الاجتماعية مهمة جداً للحركات الاجتماعية، ويجدر الرصد على هذا المواقع بنفس كثافة الرصد على الصحف وهو ما سيسمح للمرصد بالحصول على بيانات أكثر دقة لصياغة التقارير الثلاثية.

■ تكثيف الرصد على الشبكات الاجتماعية بزيارة الصفحات الجهوية وصفحات الحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى صفحات النشطاء الملتزمين الذين هم اول من يطلق نداء أو صيحة فزع.

■ محاولة إقامة اتصالات مع المبلغين عن المخالفات في مناطق أخرى غير تلك التي يوجد بها فروع للمنتدى

ب. الإمكانيات اللوجيستية

يفتقر المرصد إلى الموارد لتطوير الويب من أجل تطوير إمكانات قاعدة البيانات الحالية (التي لم يتم تحديثها منذ عام 2015) وإنشاء منصة داخلية وربما خارجية لتبادل ونشر البيانات.

التوصيات:

■ يجب أن يكون هناك إعادة توزيع أفضل للمهام بين رصد المعلومات على الصحف (حاليا 7) والصحف الالكترونية والوسائل الاعلامية

التوصيات :

الطرفان وهو ما يجب تسليط الضوء عليه لإنتاج عمل شامل أكثر وقراءة أكثر اكتمالاً تلم بكل جوانب المشكلة.
c. التعاون مع الهياكل الوطنية والدولية

التوصيات:

- تنظيم اجتماعات وموائد مستديرة واجتماعات حول مواضيع ميدانية في علاقة بأنشطتها المختلفة مثل المظاهرات والأعمال الانتحارية والعنف خاصة في المناطق المعنية كل شهرين أو عند الطلب أو إذا ما أمكن وسمحت الموارد بذلك مرة واحدة في الشهر.
- إنشاء آلية لتعزيز عمل الاقسام الأخرى من خلال إتاحة مساحة لنشر المشاريع الخاصة بهم.
- من خلال إتاحة قاعدة البيانات ونشرها، يمكن أن نجعل المرصد القسم الذي سيقوم بتلخيص وتعزيز الرؤية الشاملة لعمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- يمكن للمرصد من خلال مراقبة الحركات الناشئة، أن يكون أول من يطلق "نداء المساعدة" بهدف إعلام قسم معين في المنتدى.
- سيكون من المهم التواصل والتعاون مع المنظمات المماثلة الأخرى على المستوى الوطني والدولي.

ث. الأنشطة**1. نشرية المرصد**

لا يقتصر عمل المرصد على التوثيق، بل يقوم أيضاً بالرصد والقراءة النقدية لواقع الحركات الاحتجاجية على المستوى الجهوي والقطاعي من ناحية، وكذلك الحركات الفردية والجماعية، من ناحية أخرى.

يتم نشر النشرة حالياً بصفة شهرية، مع تغطية إعلامية قليلة، وكثير من الاستثمار

• ينبغي تحديث قاعدة البيانات وتحسين نظام استخراج البيانات كما علينا أن نطورها لجعلها أكثر أمناً وفعالية.

• تمكين الأقسام الأخرى من الاطلاع على نتائج الرصد من أجل إضفاء الطابع الرسمي على المعلومات التي تم جمعها وتجميع عمل مختلف أقسام المنتدى بهدف التنسيق والتآزر.
• إنشاء قرص صلب داخلي، مزود بكلمة مرور للأعضاء المعنيين ووضعه في مكان آمن، سيتمكن من تخزين جميع الملفات والأعمال والمراجع للحفاظ على ثراء العمل المنجز وتمكين الموظفين في المستقبل من الاستفادة من هذه الخبرات في أعمالهم المستقبلية.

• يجب إنشاء سلسلة رسائل تسمح بنقل الرسائل بشكل موحد إلى جميع الأعضاء المعنيين بشأن سير العمل والتحديثات والتغييرات التي سيتم إجراؤها. سيتمكن ذلك من تحسين تخطيط العمل بشكل كبير.

3. تعاون المرصد الاجتماعي التونسي

a. التعاون: هناك نقص في التعاون الخارجي بين فريق المرصد والفروع الجهوية للمنتدى وكذلك مع المنظمات الأخرى التي تتعامل مع نفس المواضيع. يمكن أن يستفيد المرصد من الخبرات الجهوية في بعض المشاريع للحصول على مادة تحليلية أكثر والابتكار والتجديد في تقاريره.

b. التعاون مع أقسام المنتدى الأخرى

يمكن للمرصد من خلال تنوع أنشطته ومواضيعه، المساعدة بمشاركة خبرته ورؤيته العامة حول مختلف الإشكاليات في البلاد. الحضور الميداني هو نقطة قوة الأقسام الأخرى أما المرصد فهو هيئة مراقبة بحيث يتكامل

فيما يتعلق بالعنف، هناك طريقة للتوصل إلى قراءة وتوزيع هذه النشريات. سننتقل إذا إلى طباعة النشريات الثلاثية والتي ستشتمل على المزيد من المحتوى وستحظى بالمزيد من التغطية الإعلامية.

من حيث الشكل:

- سيكون من المثير للاهتمام فتح مجال لأقسام المنتدى الأخرى لنشر مقالات شهرية حول أعمالها

- تنوع وسائل النشر الإعلامي
- متابعة أزمات معينة بفضل آلية الرصد باستخدام أدوات لتوفير قراءة وتحليل المعلومات الميدانية.

2. التقارير السنوية

تم إجراء تعديل على طريقة إعداد التقارير السنوية إذ نستعين بقارئ خارجي لإعداد تقرير سنوي عن الحركات الاجتماعية. منذ سنة 2015، لم نقم بنشر تقرير سنوي عن حالات الانتحار ومحاولات الانتحار كما لم يسبق لنا نشر تقرير سنوي عن العنف.

3. الكراس الموضوعاتي التحليلي للمرصد

لقد مكنت الكراس الموضوعاتي التحليلية من تعميق الدراسة حول بعض المواضيع، إلا أن هناك نقصاً في التنسيق مع توجهات المرصد واختياراته. يمكن أن تمثل المواضيع الثلاثة التي يتركز عليها عمل المرصد (الحركات الاجتماعية والعنف والانتحار) موضوعات جيدة للدراسة ويجب التخطيط لإصدار كراس حولها.

المنشورات السياقية:

يتم نشر مقال بصفة شهرية، مدعم بشريط فيديو، حول أهم الأحداث التي ميزت الشهر الجاري

في الطباعة وهو ما يحد من مدى قراءة وتوزيع هذه النشريات. سننتقل إذا إلى طباعة النشريات الثلاثية والتي ستشتمل على المزيد من المحتوى وستحظى بالمزيد من التغطية الإعلامية.

تم تعديل النشريات الشهرية وإضافة إشارات بصرية ورسوم بيانية وتحديث تصميمها المرئي من حيث المحتوى:

- سيتم نشر النشريات كل ثلاثة أشهر لتوفير المزيد من المعلومات وتحسين النوعية وإضافة قراءة بأثر رجعي أو قراءة سوسيلوجية تمكن من تحليل التوجهات السائدة.

- القيود على الميزانية والموارد (عدد محدود من الصفحات) لا تسمح بثمين جميع المعلومات المتاحة في قاعدة البيانات وهو ما يضطرنا لتلخيصها

- مكنت النسخة الجديدة من دمج التقرير الكامل بثلاث لغات (الإنجليزية والعربية والفرنسية)، ولكن هناك عناوين معينة (كتلك التي تعنى بالأحداث الجهوية، أو الأحداث حسب الولاية) تم حذفها من النشريات.

التوصيات:

- يمكن أن تتسبب رتبة المؤشرات المعروضة في فقدان اهتمام القراء المستهدفين. نحن بحاجة إلى الابتكار في المؤشرات لجلب اهتمام القراء وخاصة فئة الشباب، ممن لا يتابعون مثل هذه المعلومات والذين سيجدون في نشريات المرصد مصدراً مثرياً للمعلومات

- البيانات ثابتة ولا تتغير، علينا إيجاد طريقة للقيام بأكثر من مجرد تقديم نفس البيانات وإيصال المعلومات بطرق مختلفة.

التوصيات:

b. تقديم الكراستين الموضوعاتيتين
- عدم دعوة وسائل الاعلام عند نشر الكراس الموضوعاتي قلص من مدى انتشاره ووصله للرأي العام

c. التواصل الخارجي

في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، تتوفر فرص هائلة لنشر مواضيع كانت ستقتصر على بعض وسائل الإعلام. يمكننا استغلال هذه الفرصة، مع التأكد من الحفاظ على الحياد في الشبكات الاجتماعية (فايسبوك وتويتر وانستغرام، إلخ) ونشر الأخبار والمعلومات والموضوعات التي تهم شريحة الشباب. من المحتمل أن تشد أعمال المرصد أعدادا كبيرة من الشباب، لكنهم لا يعرفون من أين يحصلون على هذه المعلومات. الرصد المستمر من شأنه أن يسهل الطريق بين الشباب (الذين من الممكن أن ينخرطوا في أنشطتنا المستقبلية) وأعمالنا.

التوصيات:

- يمكن توزيع تنظيم الندوات الصحفية بين المقر المركزي والمكاتب الجهوية انطلاقا من مبدأ اللامركزية وهو ما يمكن أن يعطي دفعة إعلامية كبيرة، خاصة في المناطق التي تشهد احتجاجات كبرى مثل قفصة، سيدي بوزيد، القيروان، تطاوين أو غيرها. يمكن أن تكون حركة وسائل الإعلام عبر المناطق لمواكبة الندوة الشهرية ورقة رابحة لعمل المنتدى.
- تخصيص يوم دراسي كامل لتقديم الكراس الموضوعاتي من شأنه تعزيز مدى انتشاره
- العمل على تنظيم المسائل المتعلقة بمواعيد انعقاد الندوات الصحفية وتواريخ تقديم مختلف الدراسات مع إدارة المنتدى

- يمكن أن يقدم المرصد تقارير استباقية حول بعض القضايا التي تسببت في احتجاجات اجتماعية من قبل. على سبيل المثال: انقطاع المياه، حرائق الغابات، الفيضانات، مشاكل التنمية، المشاكل الصحية وخاصة فيما يتعلق بخدمات المستشفيات الجهوية، المشاكل البيئية، العنف في المحيط التربوي، العنف داخل الأسرة، العنف الاندفاعي أو العنف في الطرقات أو أي مشاكل أخرى يرصدها هيكل المرصد، وبالتالي، تتوفر المعلومات حولها في قاعدة بياناتنا.

- في إطار الرغبة في تحديث العمل وتجديده، يمكن إثراء المقالات بدعم سمعي بصري.

4. الاعلام ونشر تقارير المرصد**a. الندوة الصحفية لتقديم النشرة الثلاثية**

- أحيانا يتم ارسال البريد الالكتروني لدعوة الصحفيين للمشاركة في الندوة بشكل متأخر وهو ما يحول دون حضور جميع وسائل الاعلام المستهدفة. قد يود ذلك الى عدم توفر موظف مسؤول عن هذه المهمة (يقع توظيفه في قسم الاعلام)

- حين يتم بث الندوات على المباشر على شبكة الانترنت، نلاحظ نقصا في حضور وسائل الاعلام بما أنه بإمكانهم الحصول على المعلومات عن بعد وعلى المباشر.

- النموذج الكلاسيكي المستخدم في ندواتنا الصحفية يمكن أن يضر بنسبة الحضور الإعلامي. عندما تكون وسائل الإعلام على علم بالأفكار العامة للندوة وكيفية سيرها مسبقا، لا يجدون داعيا لتنقلهم لتغطية الندوة إذ يعرفون مكان الحصول على المعلومات الموجزة بعد نهاية الندوة.

▪ هناك فرص كبيرة لجعل موقع المنتدى الإلكتروني أكثر جاذبية للزوار. يمكننا الحفاظ على التصميم والصور الموجودة والقيام بتعديلات بسيطة لا تكلف أي ميزانية إضافية ولكن تسمح بتحسين موقع الويب وإعادة توجيهه وتعزيز استقطابه للزوار. على سبيل المثال، فإن إضافة صور حديثة وإعادة ترتيب المنشورات على الصفحة الرئيسية لموقعنا على الإنترنت سيتيح للمستخدمين الاطلاع على أحدث أعمالنا.

▪ يجب البحث عن طريقة تمكن من أن تعكس الصفحة الرئيسية للموقع جميع الأعمال المنجزة وتضمنها لنشر المعلومات على أوسع نطاق كما ينبغي أن تكون جميع منشورات المرصد متاحة على الموقع.

7. التطوير التقني لعمل المرصد: قاعدة لإدماج البيانات الجديدة واستخراج وإنتاج إحصائيات المرصد الاجتماعي التونسي

تقديمها في التقارير. بالاعتماد على الهيكل الأصلي، لا يتوصل شخنان مختلفان الى استخراج نفس الإحصائيات حتى وان قاموا بادخال نفس البيانات والأرقام.

بالتالي، الهدف من تحديث قاعدة البيانات هو اضافة المصادقية التقنية على عمل فريق المرصد وكذلك، التقليل (بشكل كبير) من الوقت اللازم لمعالجة البيانات وبالتالي تحسين المعطيات المعتمدة كميًا ونوعيًا وتوفير حيز زمني لفريق المرصد للقيام بتدليل معمقة أكثر وصياغة توصيات بناءة.

هذا المشروع يهدف الى تطوير العمل على مستوى أربعة محاور أساسية للمنتدى وهي: الحركات الاحتجاجية، الانتحار ومحاولات الانتحار، العنف وحركات الهجرة غير النظامية (تم ادماج المحور الأخير بعد مفاوضات مطولة مع مطور البرامج).

مراحل المشروع:

تطلب تنفيذ المشروع المرور بالمراحل التالية:

1. تقييم قاعدة البيانات الأصلية ومسح لأرشيفها

2. تصميم قاعدة البيانات الجديدة

• تطوير بنية قاعدة المعلومات بشكل يسهل استخراج جميع أنواع الإحصائيات واطافة

تضمن هذه الخطة مختلف النقاط التي تمت مناقشتها خلال الاجتماعات الداخلية لأعضاء المرصد، بالتشاور مع الهيئة المديرة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول التوجهات الاستراتيجية للمنظمة وكذلك حول الآليات المختلفة التي ستسمح بتحسين أداء المرصد وتأثيره، بناءً على تشخيص موضوعي لنقاط القوة والضعف خلال السنوات السابقة.

يجذب المرصد الاجتماعي التونسي بفضل اتساع نطاق عمله عددا متزايدا من الباحثين والصحفيين. وانطلاقا من سعيه المتواصل للحفاظ على مصداقيته ولتحديث وسائل العمل، قرر المرصد الاجتماعي اعادة هيكلة قاعدة البيانات واعتماد آليات ادماج أوتوماتيكية بهدف استخراج بيانات علمية، دقيقة وذات جودة يمكن اعتمادها في البحوث والدراسات العلمية الجادة بمختلف دول العالم وبالتالي المساهمة في مزيد اشعاع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لا يمكن الهيكل الأصلي لقاعدة البيانات بأي شكل من أتمته أو تسهيل استخراج الإحصائيات من البيانات التي يتم رصدها وادماجها. اعداد وصياغة تقارير المرصد اعتمدت حصريا على عمل منسقة المشروع الطويل والمعقد التي كانت الوحيدة القادرة على فهم كيفية تحويل البيانات المرصودة الى إحصائيات يتم

▪ امكانيات استخراج البيانات بشكل PDF وجميع الاحصائيات اللازمة لإعداد التقارير الشهرية، الثلاثية أو السنوية (بكل الأشكال: جداول أو خرائط أو رسوم بيانية) أوتوماتيكيا. ليس على الفريق سوى اضافة النصوص لإصدار التقرير.

4. نقل أرشيف البيانات سيتم كذلك مع مواءمة شكلهم مع الهيكل الجديد ودون فقدان أي معطيات

5. امكانية عرض بعض البيانات (والتي سيتم تحديدها بالتشاور مع فريق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية) مباشرة للعموم على موقع المنتدى الالكتروني مع امكانية تعديل نوعية المحتوى المعروض حسب القيود التي يفرضها المسؤول عن ادارة الموقع.

مراحل تنفيذ المشروع:

تم تنفيذ المشروع على عديد المراحل اذ تبين منذ اللقاء الأول مع مطوري البرامج يوم 24 ديسمبر 2019 بأنه من الضروري تطوير قاعدة البيانات تدريجيا (محورا بمحور) من أجل حسن سير البرنامج، على هذا الأساس تم تنفيذ البرنامج حسب المخطط التالي:

1. اللقاء بمطوري البرامج وتحديد الميزانية:

▪ التقى فريق المرصد بمطوري البرامج يوم 24 ديسمبر 2019 لتشخيص الوضع وتقييم المشروع ولتقديم الرؤية العامة لتصميم قاعدة البيانات بما يتناسب مع الانتظارات

مجالات احصائية جديدة في علاقة بجميع محاور العمل

✓ تطوير قاعدة البيانات سيقبل من امكانية وقوع الأخطاء الى الحد الأدنى عند ادخال البيانات

✓ تطوير قاعدة البيانات سيتمكن من استخراج الاحصائيات اوتوماتيكيا واقتصار دور منسق المشروع على المراقبة أو التدخل فقط (وبشكل بسيط) عند الرغبة في استخراج احصائيات غير مبرمجة مسبقا

▪ امكانيات الربط بين مختلف الحركات: امكانية معرفة تسبب حركة معينة في تشكل حركات أخرى أو متابعة تطور حركة معينة

▪ امكانية جمع معلومات حسب الرد الذي تتلقاه الحركات من السلطات: نوعية الرد (تدخل أهني، تداول بالتفاوض، رد سياسي، رد فعلي وتفاعل مع المطالب...) مصدر الرد (مندوب، والي، وزير...) ورصد مستوى العنف

3. واجهة جديدة سهلة الاستخدام لإدخال البيانات

▪ واجهة تتناسب مع قاعدة البيانات الحديثة
 ▪ واجهة مشفرة يدويا (غير خاضعة لنظام ادارة المحتوى) وبالتالي متوافقة مع احتياجات الفريق

▪ أدوار مختلفة لمديري قاعدة البيانات حسب التسلسل الهرمي بهدف تأمين المراقبة على البيانات المدمجة وتقييم ومراقبة أداء الأعوان بطريقة أبسط

▪ تمكين الفريق من عرض الاحصائيات المحددة مسبقا (خرائط، جداول، رسوم بيانية) أو الاحصائيات الخاصة بأي نوع من المتغيرات/

المؤشرات لأي فترة زمنية بشكل بسيط
 ▪ امكانية استخراج بيانات خام بأي شكل أو صيغة مطلوبة (كما هو الحال الان)

الداخلية والخارجية للمرصد. تم تقديم مقترح التصميم وميزانيته يوم 2020/01/09.

- الميزانية: يطلب مطوّرو البرامج عادة مبلغ 200 دينار للشخص الواحد في اليوم الواحد. استثنائياً نجحنا في التفاوض وتقليص كلفة المشروع الى مبلغ 8000 دينار مقابل مجمل الأعمال المطلوبة.

2. تطوير محور الحركات الاحتجاجية:

تقديم النسخة الأولية للتصميم	21 جانفي 2020	محور الحركات الاحتجاجية
اعداد قائمة المؤشرات، المتغيرات والمعلومات المتعلقة بالحركات الاحتجاجية وتحديد طريقة استخراج الاحصائيات	07 فيفري 2020	
تلقي الرابط الوظيفي لقاعدة البيانات الجديدة	14 فيفري 2020	
ادماج مختلف فئات المتغيرات (وعددتها 15) وأرشيف الحركات منذ 01 جانفي 2020	15 فيفري 2020	
رصد بعض المشاكل التقنية في علاقة بتشغيل القاعدة على المضيف الالكتروني OVH واستعمال مضيف آخر "Suisse-center" الى حين حل مشكلة الخوادم نهائياً		
تكوين حسابات لمختلف أعوان اذخال البيانات	13 مارس 2020	
تكوين الفريق في كيفية استخدام الواجهة الجديدة		
اصدار تقرير شهر مارس حول الحركات الاحتجاجية	01 أفريل 2020	
اجتماع عن بعد للتشاور والتنسيق	14 أفريل 2020	
تعديل طريقة اذخال البيانات تباعاً	الى غاية اليوم	

3. تطوير محور الانتحار:

ارسال الملفات واستكمال تطوير محور الانتحار	13 مارس 2020	محور الانتحار
الشروع في التطبيق	20 أفريل 2020	
اصدار احصائيات شهر أفريل حول الانتحار	01 ماي 2020	
تعديل طريقة اذخال البيانات تباعاً	الى غاية اليوم	

4. تطوير محور الهجرة غير النظامية

ارسال الملفات والشروع في تطوير محور الهجرة غير النظامية	22 أفريل 2020	محور الهجرة غير النظامية
تلقي النسخة الأولية للتصميم	28 ماي 2020	

5. تطوير محور العنف

اعادة تحديد مختلف المجموعات وإعادة صياغة نموذج الاستمارة حول العنف بالتشاور مع عالم الاجتماع سيف غابري	11 مارس 2020	محور العنف
ارسال الملفات والشروع في تطوير محور العنف	27 ماي 2020	

خاتمة

مكّن عمل المرصد الاجتماعي التونسي من خلال نشر الأرقام المحيئة و المصدقية التي اكتسبها من إنشاء منصة بديلة مستقلة تسلط الضوء على الظواهر الاجتماعية (الانتحار، العنف...) و تطور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في تونس بعد الثورة.

كما شكّلت هذه الأرقام و المعطيات رافدا مهماً لجميع أقسام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل القيام [اعمال ميدانية و تحاليل للسياسات و تقديم البدائل الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية.



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org